

## تحديات الاقتصاد الجزائري بعد أزمة Covid-19

### The challenge of the Algerian economy after the Covid-19

وسيلة سمان\*

جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مخبر الحوكمة، الاقتصاد المؤسسي والنمو المستدام، الجزائر

semane.wassila@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/11؛ تاريخ القبول: 2021/06/07؛ تاريخ النشر: 2021/06/30

#### ملخص

في مواجهة التأثير الاقتصادي لوباء فيروس كورونا، اتخذت الحكومة الجزائرية منذ مارس 2020 سلسلة من الإجراءات ووضعت خطة مساعدات ضخمة لتعزيز النشاط الاقتصادي ومحاولة إنقاذ المؤسسات التي تواجه صعوبات.

يهدف هذا العمل إلى دراسة عواقب جائحة Covid-19 على النشاط الاقتصادي والعمالة والتدابير المتخذة من طرف الحكومة للخروج من الأزمة وبناء نموذج جديد مستقبلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يهدف إلى إبراز أهم التحديات التي تنتظر الجزائر بعد هذه الأزمة، مع اقتراح بعض سبل الإصلاح للتخفيف من تأثير هذه الأزمة الصحية والاقتصادية ومواجهة التحديات الحاسمة للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: وباء؛ أزمة كوفيد-19؛ قرارات حكومية؛ الاقتصاد الجزائري.

#### Abstrait

Face à l'impact économique de l'épidémie de Coronavirus, le gouvernement algérien a pris depuis mars 2020 une série de mesures et mis en place un plan d'aide massif pour relancer l'activité économique et tenter de secourir les institutions en difficulté.

Ce travail vise à étudier les conséquences de la pandémie de Covid-19 sur l'activité économique et l'emploi et les mesures prises par le gouvernement pour sortir de la crise et construire un nouveau modèle de développement économique et social. Ce travail vise aussi à identifier les défis les plus importants qui attendent l'Algérie après cette crise, et proposer des moyens de réforme pour atténuer l'impact de cette crise sanitaire et économique et faire face aux défis critiques du développement durable.

**Mots clés :** épidémie; Covid-19; décisions gouvernementales; économie d'Algérie.

### مقدمة:

تعيش الجزائر، مثل كل دول العالم حالة حرب ضد أكبر تحدٍ معروف للعصر الجديد، والذي أطلقت عليه منظمة الصحة العالمية "حالة طوارئ صحية عامة"، والتي أودت بحياة أكثر من 3 079 390 شخص في العالم إلى غاية 2021/04/24<sup>(1)</sup> ولا نعرف إلى متى ستستمر هذه المحنة وفي أي حالة سنخرج منها. لكن المؤكد هو أن COVID-19 سيترك آثارًا في الاقتصاد العالمي وسيغير في موازين القوى الدولية. وفي مجتمعنا أيضًا.

إن الوجود المؤقت وغير المرغوب فيه لفيروس كورونا في بلدنا وضع الاقتصاد، الذي تم بناؤه على مدى عقود من الزمن على حافة الهاوية. المؤسسات الوطنية، التي لطالما كانت في طليعة التنمية الوطنية وتحقيق الرفاه الاقتصادي، تخضع الآن لشروط الحجر الذي اعتمدهت الدولة وتحمل وطأة العواقب الاجتماعية والمالية لهذه الأزمة الصحية العالمية.

منذ بداية الحالة الأولى التي ظهرت في أواخر شهر فيفري والمستوردة من أوروبا، سارعت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ سلسلة كاملة من الإجراءات القوية بتظافر جهود الطاقم الصحي، والمجتمع المدني، ورجال الأعمال، والإدارة العامة، والقوات المسلحة والقوات الأمنية من أجل التخفيف من انعكاسات الوباء على الاقتصاد الوطني خاصة على

(1) Organisation mondiale de la santé sur <https://covid19.who.int/site>, consulté le 01/04/2020

القطاعات الحساسة مثل التعليم والصحة والسياحة والأمن الغذائي والاقتصاد والتي تعتبر أساسيات تحقيق التنمية المستدامة. ومنه فإن الاقتصاد الجزائري سيواجه مجموعة من التحديات أقل ما يقال عنها أنها قوية وذات أهمية كبيرة، يجب تشخيصها، واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها، وعلى هذا الأساس فإن إشكالية دراستنا هذه تتبلور في السؤال التالي:

● **الإشكالية: ماهي التحديات التي تنتظر الجزائر بعد أزمة COVID-19؟**

● **الإشكاليات الفرعية: من هذا السؤال الرئيسي ننشأ الأسئلة الثانوية التالية:**

- ما هي أهم انعكاسات أزمة الوباء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟  
- ما هي أهم التدابير المتخذة من طرف الحكومة للخروج من الازمة وهل يمكن اعتبار هذه التدابير فعالة؟

- كيف يمكن معالجة الوضع بعد هذه الأزمة الصحية وبناء نموذج جديد مستقبلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

● **الفرضيات: للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الثانوية، قمنا بصياغة الفرضيات على النحو التالي:**

- سببت أزمة كورونا Covid-19 انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وسيتأثر الاقتصاد أكثر مستقبلا بسبب انفتاحه وارتباط مبادلاته بالدول الخارجية خاصة الصين ودول أوروبية تأثرت كثيرا بالأزمة.

- الإجراءات المتخذة في الجزائر لمواجهة أزمة كورونا كثيرة مست الافراد والمؤسسات ولكنها غير فعالة في حالة عدم تبني نموذج اقتصادي جديد يحمل في طياته إصلاحات هيكلية وجوهرية.

- يمكن معالجة الأوضاع بعد الازمة الصحية من خلال تبني نموذج استراتيجي مبني على الاستثمار المنتج والقدرة التنافسية

● **أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:**

- توضيح تأثير الازمة الصحية العالمية Covid-19 على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

- توضيح اهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية للحد من انتشار الوباء والتقليل من تداعياته السلبية؛

- توضيح التحديات التي تنتظر الجزائر بعد أزمة كوفيد مع اقتراح أهم محطات الإصلاح؛

- منهجية البحث: اعتمدنا من خلال هذا البحث على المنهج التحليلي من خلال تحليل انعكاسات الوباء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر.

## أولاً: انعكاسات أزمة الوباء (Covid-19) على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

### تأثير الأزمة على النمو:

ككل دول العالم التي مستها الازمة الصحية Covid 19 وخلفت تراجعاً في معدلات نموها، فإن الاقتصاد الجزائري شهد انخفاضاً في حجم الناتج الوطني الخام PIB بنسبة 10,4٪ خلال الثلاثي الثاني لسنة 2020 مقارنة بنفس الفترة لسنة 2019<sup>(2)</sup>.

هذا الانخفاض في الناتج المحلي الخام أدى بدوره إلى تراجع نشاط أغلب القطاعات الاقتصادية بسبب إجراءات الحجر الصحي التي أدت إلى إجازة إجبارية لنصف القوى العاملة في المؤسسات العامة ووقف النشاط في قطاع البناء مع الحفاظ على أجورهم.

شهد القطاع الصناعي بدوره تراجعاً في حجم القيمة المضافة بنسبة 8,8٪ خلال الثلاثي الثاني لسنة 2020 مقابل ارتفاع بنسبة 4,8٪ للسنة السابقة.

القطاعات الأكثر تضرراً من هذه الازمة خلال الثلاثي الثاني لسنة 2020 هي:

- النقل والاتصالات والتي انخفض حجم قيمتها المضافة بنسبة 19,4٪ مقابل ارتفاع ب 2,7٪ خلال نفس الفترة لسنة 2019. فلقد تكبدت المؤسسات الجزائرية العمومية للدولة خسائر كبيرة في الإيرادات بسبب جائحة COVID-19، خاصة في قطاع النقل بسبب توقف السفر الدولي والإقليمي وداخل المدن.
- تراجع حجم القيمة المضافة للتجارة بنسبة 13,4٪ خلال الثلاثي الثاني لسنة 2020 مقابل ارتفاع بنسبة 3٪ في نفس الفترة لسنة 2019 (-13,4٪ مقابل 3٪ لسنة 2019).
- الفنادق والمقاهي والمأكولات عرفت هي كذلك انخفاضاً معتبراً في حجم القيمة المضافة قدرت ب 8,8٪ خلال الثلاثي الثاني لسنة 2020 مقابل انخفاض بنسبة أقل خلال نفس الفترة لسنة 2019 (-8,8٪ مقابل 3,4٪).

(2) Office nationale des statistiques, publication n°907,2020

قدر عجز الخطوط الجوية الجزائرية بنحو 271 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 (إذا استثنينا الطلبات المحتملة لسداد قيمة التذاكر غير المستخدمة) وعجز خطوط طاسيلي بمبلغ 800 مليون دينار شهرياً<sup>(3)</sup>. كما شهدت كل من شركة GATMA (خدمة التوصيل بالعبارات لمجموعة النقل البحري الجزائرية) وشركة SNTF (الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية) خسارة بنسبة 50 ٪ من حجم أعمالها، وخسرت شركة ETUSA (شركة النقل الحضري والضواحي بالجزائر العاصمة) 30٪ من مداخيلها.

وسجلت مؤسسة مترو الجزائر EMA خسائر في المداخيل بلغت 7 ملايين دولار أمريكي بين 22 مارس و16 جويلية عبر ست ولايات. ومن أجل التخفيف من آثار الأزمة، خططت إدارة الخطوط الجوية الجزائرية تنفيذ تخفيضات في الرواتب تصل إلى 40٪ في عام 2021.

### تأثير الوباء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى سوق العمل:

تسبب وباء فيروس كورونا (كوفيد19) في أزمة صحية وفي تدهور اقتصادي غير مسبوق. اثر بشكل كبير على الحياة الاجتماعية وعلى المؤسسات في جميع أنحاء العالم خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فحسب دراسة قامت بها EVIDENCIA Business Academy<sup>(4)</sup> حول 250 مؤسسة وطنية اغلها مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فان 22٪ منها قاموا على الاقل بتسريح نصف موظفهم وشهدوا انخفاضاً في رقم الاعمال بنسبة 60٪ وانخفاضاً في الطلب على منتجاتها بنسبة 30 إلى 70٪.

وكانت القطاعات الأكثر تضرراً هي: النقل، السياحة والمطاعم والفنادق والحرف اليدوية ووكالات السفر، والمدارس الخاصة، وبيوت الحضانة، الطاقة والبيع بالتجزئة والبيع بالجملة. فقد شهد الحرفيون، على سبيل المثال، تراجعاً في نشاطهم يتراوح بين 80٪ و100٪ مع خسارة تقدر بنحو 36.2 مليار دينار.

(3) El Watan :“La Covid-19 paralyse l'économie.”, 19 juillet 2020 sur <https://www.elwatan.com/edition/actualite/la-covid-19-paralyse-leconomie-19-07-2020>, consulté le 01/02/2021.

(4) Fethi Ferhan : impact économique du coronavirus sur les entreprises algériennes, :EVIDENCIA Business Academy, avril 2020 sur <https://www.researchgate.net/publication/342522489>, consulté le 05/07/2020.

وما زالت اغلب هذه المؤسسات تواجه صعوبات من حيث السيولة ودفع الرواتب والرسوم الثابتة كما ان 3/4 منهما لا تستطيع الصمود إذا لم يتم دعمها، كما سببت القيود المفروضة على السفر الدولي والمحلي في خسارة قدرت بنحو 27 مليار دينار شهريًا في مداخيل الفنادق الخاصة ووكالات السفر والسياحة<sup>(5)</sup>.

إن المساعدات المالية التي قدمتها الحكومة الجزائرية غير كافية مبدئيًا ولا يمكنها تجنب اختفاء آلاف المؤسسات الصغيرة التي غالبًا ما كانت تغذيها النفقات العامة الهائلة التي أتاحتها عائدات النفط الاستثنائية للأعوام 2000-2019.

بينما كانت المساعدات المالية تُمنح تلقائيًا للمؤسسات العمومية (دفع رواتب العمال الذين تم توقيفهم عن العمل مؤقتًا)، لم تستفد المؤسسات الخاصة وأصحاب الأعمال الحرة بالضرورة من هذه المساعدة الحكومية. فطوال فترة الأزمة الصحية، حُرّم التجار والحرفيون وعمال النقل ورجال التوصيل وما إلى ذلك من الدخل المالي ولم يتلقوا المساعدة التي وعدتهم بها الحكومة بل كانوا مجبرون على تحمل عواقب الحجر المنزلي المفروض عليهم من الحكومة.

استمر أصحاب القطاع الخاص في دفع رواتب موظفيهم والإجازات والرسوم المختلفة حيث كشفت دراسة استقصائية أجرتها دائرة العمل والتفكير من أجل المؤسسة (CARE) في جويلية 2020 عن الضائقة المالية للقطاع الخاص، حيث أفادت 17٪ من المؤسسات أن 100٪ من مبيعاتها قد تأثرت بعواقب وباء COVID-19. وأكد أكثر من 56٪ من رجال الأعمال الذين شملهم الاستطلاع أنهم غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم الضريبية وأن 61٪ منهم بحاجة إلى تمويل عاجل للوفاء بالتزاماتهم المالية.

يمكن القول إن الأزمة الصحية تسببت في خسائر كبيرة في الوظائف خاصة في القطاع الخاص فحسب الصحافة الوطنية، التي تناولت أرقام الاستطلاع الذي أجرته وزارة العمل، فإن حوالي 200 ألف عامل أصبحوا بدون موارد مالية، وحوالي 334 ألف جزائري سجلوا انخفاضًا في عدد ساعات عملهم و53 ألفًا وجدوا أنفسهم عاطلين بشكل

(5) Litamine, Khelifa. "Benabderrahmane propose de déclarer le secteur touristique comme un secteur sinistré." Algérie Eco, 18 juillet 2020 sur <https://www.algerie-eco.com/2020/07/18/benabderrahmane-propose-de-declarer-le-secteur-touristique-comme-un-secteur-sinistre>. Algérie Eco, juillet 2020. consulté le 03/03/2021

مؤقت أو دائم، وعانى 180 ألفًا من التأخير في دفع أجورهم.

مع ذلك، في ظل عدم وجود تشخيص وإحصاءات دقيقة، فقد دمر الوباء، كما هو الحال في العديد من الاقتصادات الأخرى، وظائف عديدة، وسبب تباطؤًا كبيرًا للتوظيف الجديد. وقد أبلغت الوكالة الوطنية للتوظيف (ANEM) عن تراجع في الطلب عن الوظائف، حيث انخفض عدد الباحثين عن عمل من 67.672 في جانفي 2020 إلى 8.579 في أفريل 2020.

### تأثير الأزمة على قطاع الطاقة

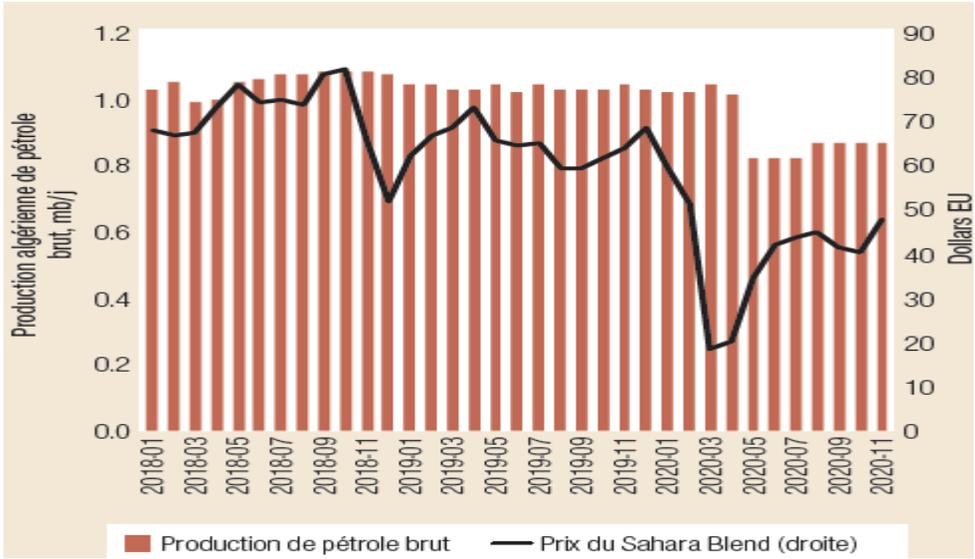
في نفس الوقت الذي ضربت فيه جائحة COVID-19 العالم، انخفضت أسعار النفط العالمية بشكل حاد في نهاية فيفري. حيث انتقلت أسعار Sahara Blend من 50.9 دولارًا أمريكيًا للبرميل في فيفري 2020 إلى 17.9 دولارًا أمريكيًا للبرميل في مارس 2020، وهذا بسبب الانخفاض الحاد في الطلب الصيني على النفط (والذي يمثل 14٪ من إجمالي الطلب العالمي) نتيجة توقف النشاط الاقتصادي للمؤسسات الإنتاجية وتراجع الصادرات الصينية للجزائر في ظل توقف الطيران والشحن والنقل البحري بالإضافة إلى وجود فائض في العرض. ومن ناحية أخرى، بسبب عدم وجود اتفاق بين أعضاء أوبك بشأن تخفيضات الإنتاج.

في اجتماع أوبك الاستثنائي الذي عقد في أفريل 2020، اتفقت الدول الأعضاء على خفض الإنتاج حتى نهاية عام 2020. وتعهدت الجزائر بخفض إنتاجها النفطي بحلول عام 2020 بمقدار 200 ألف برميل يوميًا. وهذا أدى إلى انخفاض في الإنتاج بنسبة 11.9٪ في الفترة ما بين جانفي ونوفمبر 2020.

تراجع حجم الإنتاج في قطاع المحروقات بالجزائر بنسبة 3,4٪ خلال الثلاثي الثاني لسنة 2020 والذي أدى إلى تراجع حجم القيمة المضافة بنسبة 53,6٪ مقابل تراجع ب 13,9٪ خلال نفس الفترة لسنة 2019<sup>(6)</sup> والسبب الرئيسي هو تراجع الاستثمارات في مجال الطاقة لتصل 7 مليارات دولار منتصف عام 2020.

(6) Office nationale des statistiques, publication n°907,2020

الشكل رقم 1: انخفاض أسعار النفط وكمية إنتاجه في وقت واحد في الجزائر



**Source :** L'Agence Internationale de l'Énergie (AIE) pour la production de pétrole et l'OPEP pour les prix du pétrole du Sahara Blend.

أما المؤسسات التابعة لقطاع الطاقة مثل سوناطراك. نافطال وسونلغاز فقد تكبدت هي الأخرى خسائر فادحة وصلت على التوالي إلى: 10 مليارات دولار، و324 مليون دولار و142 مليون دولار بين جانفي وسبتمبر 2020<sup>(7)</sup>.

رداً على الخسائر الكبيرة التي تكبدتها المؤسسات العامة في قطاع الطاقة، قامت وزارة الطاقة في تخفيض ميزانية النفقات لكل من سوناطراك وسونلغاز بقيمة 182 مليار دينار أي ما يعادل 17٪ من حجم الميزانية و150 مليار دينار اتفاق استثماري.

وكرر فعل لهذا التقليل في الميزانية من المتوقع إجراء إعادة هيكلة كبيرة لسوناطراك وسونلغاز من خلال تقليل عدد الموظفين وتحديث العمليات التجارية.

(7) Coronavirus: un manque à gagner de 10 milliards de dollars pour Sonatrach." Algérie Eco, 20 octobre 2020 sur : <https://www.algerie-eco.com/2020/10/20/coronavirus-un-manque-a-gagner-de-10-milliards-de-dollars-pour-sonatrach/> consulté le 09/02/2021

## تأثير الازمة على الإيرادات العامة والحسابات الخارجية:

أدى الوباء إلى انخفاض كبير في إيرادات الميزانية وذلك بسبب:

- تراجع عائدات صادرات المحروقات وزيادة الإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية.
- انخفاض الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة، في ظل تراجع النشاط الاقتصادي، وارتفاع حالات التهرب الضريبي بسبب الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الأفراد والمؤسسات.
- تراجع قيمة العملة مقابل الدولار الأمريكي.

وبالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في تخفيض النفقات الجارية والاستثمارية والتي قدرت بنسبة 5.7٪ حسب قانون المالية المعدل والمقدم في جوان 2020 ومع ذلك، من المتوقع أن يرتفع عجز الميزانية الإجمالي بشكل كبير في العامين المقبلين، وفقاً للسلطات.

استجابةً لانخفاض عائدات صادرات المحروقات، نفذت السلطات تدابير للحد من تفاقم عجز الحساب الجاري وحددت هدفاً يتمثل في خفض فاتورة الواردات بما لا يقل عن 10 مليارات دولار أمريكي، أو 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال خفض قيمة العملة. فمنذ بداية سنة 2020، فقد الدينار الجزائري قيمته مقابل الدولار الأمريكي (6.3٪) واليورو (-9.2٪)؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات.

وتم توسيع القيود على استيراد المركبات، بما في ذلك حظر استيراد السيارات التي يزيد عمرها عن ثلاث سنوات. كما اتخذت الحكومة تدابير للحد من اعتماد البلاد على الخدمات الأجنبية، وأفضل مثال هو نقل إدارة مترو الجزائر العاصمة من المجموعة الفرنسية RATP إلى شركة مترو الجزائر (EMA).

خلال الثلاثي الأول من عام 2020، تقلص حجم الصادرات بنسبة 24,89٪ مقارنة بنفس الفترة لسنة 2019، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض صادرات المحروقات. في الوقت نفسه، انخفضت الواردات بنسبة 19,52٪ خلال الثلاثي الأول لعام 2020 مقارنة بنفس الفترة لسنة 2019 بسبب ضعف الطلب المحلي وسياسات خفض الواردات وانخفاض قيمة الدينار.

الجدول 1: حجم الصادرات والواردات خلال الثلاثي الأول لسنة 2020

نسبة التطور		الثلاثي الأول 2020			الثلاثي الأول 2019			
USD	DZD	USD	DZD	عدد التصريحات الجمركية	USD	DZD	عدد التصريحات الجمركية	
-19,52	-18,24	9121,76	1099298,34	67591	11333,78	1344543,21	77545	الواردات
-70,34	-70,38	980,53	118174,52	5336	3362,59	398908,55	13581	حصة الناشط الاقتصادي من الواردات
-24,89	-23,70	7617,09	917850,32	4589	10141,55	1202952,48	5488	الصادرات
-84,05	-83,79	31,27	3767,47	432	195,97	23245,73	1278	حصة الناشط الاقتصادي من الصادرات
26,21	28,15	-1504,67	-181448,02		-1192,23	-141590,73		الميزان التجاري
			83,50%			89,48%		نسبة التغطية

الوحدة. مليون

**Source :** ministère des finances, direction générale des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 1<sup>er</sup> trimestre 2020

ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات المالية وعائدات السياحة الدولية والتي تقدر ب 2 إلى 3 مليار دولار أمريكي سنويًا إلى 8٪ في عام 2020. أما خسائر عائدات السياحة فقد قدرت بنحو 800 مليون يورو (أو 930 مليون دولار أمريكي) خلال صيف 2020. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، فبعد 10 أشهر من عام 2020، انخفض احتياطي النقد الأجنبي بمقدار 13 مليار دولار ليصل إلى 48,5 مليار دولار أمريكي في أكتوبر 2020<sup>(8)</sup>.

(8) Groupe de la banque mondiale , Algérie, note de conjoncture , Automne 2020 sur [www.banquemonddiale.org](http://www.banquemonddiale.org) 7janvier 2021, consulté le 17/03/2021

## تأثير الوباء على مستوى السيولة:

إن انخفاض أسعار النفط وأزمة كوفيد 19 وانعدام الثقة السياسية والاجتماعية تعتبر من الأسباب الرئيسية للانخفاض الحاد في مستوى السيولة المصرفية، فوفقاً لبنك الجزائر، خسرت المؤسسات المالية في البلاد أكثر من 40٪ من السيولة، متراجعة إلى أقل من 7 مليارات يورو في ماي 2020.

ويمكن تفسير هذا التراجع في السيولة إلى الاضطراب في شبكة جمع الأموال وتوزيعها بالإضافة إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي الوطني والذي دفع بالمواطنين إلى سحب أموالهم من المؤسسات المالية واكتنازها، ما سبب انخفاض في عرض النقود المتداولة في الاقتصاد وتراجع قدرة البنوك على تقديم القروض.

هناك عوامل أخرى تفسر أزمة السيولة هذه وهو غياب وسائل الدفع الإلكترونية، وقلة استخدام الشيكات المصرفية، وغياب المبيعات عبر الإنترنت، وزيادة الحاجة إلى السيولة لدفع المعاملات الاقتصادية والتجارية.

تكشف كل هذه الاختلالات الوظيفية عن سوء تسيير النظام المالي الوطني والذي تهيمن عليه البنوك العامة إلى حد كبير.

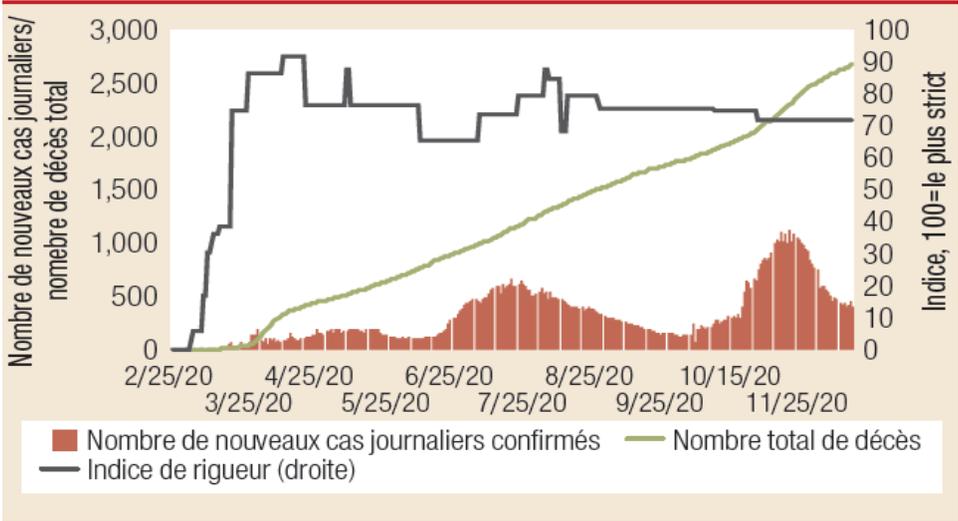
هذه العملية التراجعية للنشاط الاقتصادي التي بدأت منذ عام 2014 على الأقل ستزيد من حدة هذه الأزمة الصحية نظراً لانخفاض الهائل في احتياطات النقد الأجنبي وموقف الانتظار والترقب الذي يميز السلطات المسؤولة عن تنمية البلاد فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتغيير النموذج الاقتصادي والاجتماعي.

## تأثير الأزمة على الحياة البشرية، الاجتماعية والثقافية للجزائريين:

ضربت جائحة COVID-19 الجزائريين بوحشية، حيث تم الإبلاغ عن أول حالة إصابة بـ COVID-19 في الجزائر في 25 فيفري 2020. في 2 مارس 2020، تم تأكيد حالتين أخريين، تليهما يوميًا حالات جديدة وكانت أول وفاة في 12 مارس 2020.

خلال الموجة الأولى من الوباء، بلغ عدد الحالات المؤكدة اليومية الجديدة ذروته في 24 جويلية 2020 بـ 675 حالة.

الشكل رقم 2: عدد الحالات المؤكدة لفيروس كوفيد 19 وعدد الوفيات من 2020/2/25 إلى 2020/11/25 في الجزائر



**Source :** Université Johns Hopkins pour le nombre de cas reportés et le nombre de décès, Oxford Covid-19 Government Response Tracker pour l'Indice de rigueur.

بعد فترة هدوء في اوت وسبتمبر، بدأ عدد الحالات الجديدة المشخصة في الارتفاع مرة أخرى في أكتوبر. اعتباراً من 22 ديسمبر 2020، بلغ عدد الحالات المؤكدة في البلاد 96.069 حالة و 2687 حالة وفاة ليصل إلى أكثر من 120562 حالة مؤكدة في 24 أبريل 2021 مع 3190 حالة وفاة<sup>(9)</sup>.

ومع ذلك ونظراً للعدد المحدود من الاختبارات المتاحة للكشف عن المرض، يمكن القول أن عدد الحالات المؤكدة أقل بكثير مقارنة بعدد الحالات الفعلية.

لم تكن عواقب الوباء اقتصادية فحسب، بل هي أيضاً اجتماعية وثقافية، فلقد كشفت أزمة Covid-19 أيضاً عن عدم المساواة المتعددة الأوجه والمتراكمة التي يعاني منها الجزائريون: عدم المساواة في الدخل، وعدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية. كما سلطت تجربة الحجر المنزلي الضوء على التفاوتات

(9) OMS, situation en Algérie sur le site:

<https://covid19.who.int/region/afro/country/dz>, consulté le 24/03/2021

في الحصول على المسكن والصحة حسب الفئات الاجتماعية المهنية وحسب مناطق الإقامة (المدن الحضرية الكبيرة، المناطق الريفية، إلخ). قلا يزال الفيروس ينتشر ويحدث المزيد من الفوضى خاصة في الطبقة العاملة منخفضة الدخل وفي المناطق التي لا تستفيد من خدمات صحية عالية الجودة.

### ثانياً: الإجراءات التي اتخذتها الدولة للحد من انتشار الوباء

أجبرت الصدمة المزدوجة لوباء COVID 19 والانخفاض المتزامن في أسعار النفط، الدولة على اتخاذ عدد من الإجراءات للتخفيف من تأثير الوباء على الأسر والمؤسسات. كما دعا إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لاستعادة التوازنات المالية الكلية على المدى الطويل وتشجيع تنمية القطاع الخاص. تضمن قانون المالية المعدل الصادر في 4 جوان 2020 أحكاماً للتعامل مع تأثير جائحة COVID-19 على النظام الصحي.

في أكتوبر 2020، كشف وزير المالية عن تخصيص 65.531 مليار دينار (0.3%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019) لمختلف القطاعات استجابة لوباء كوفيد-19.

للمحد من انتشار الفيروس في الجزائر، فرضت الحكومة، منذ بداية الوباء، إجراءات احتواء صارمة على الأفراد والمؤسسات. وشمل ذلك:

- إلغاء الرحلات الجوية وفرض الحجر الصحي على الجزائريين العائدين من الخارج، وكذلك إغلاق المدارس والجامعات والمطاعم والمتاجر. كما أمرت الدولة بإلغاء جميع الفعاليات العامة والخاصة، بما في ذلك المظاهرات والأنشطة الدينية، فضلاً عن إغلاق خدمات النقل العام. بالإضافة إلى ذلك، تم منح نصف موظفي الخدمة المدنية والعاملين في القطاع العام الاقتصادي إجازة إجبارية مع الحفاظ على أجورهم. أخيراً، مع بداية فصل الربيع، فرضت الحكومة حظر تجول أكثر أو أقل صرامة على الولايات. كما قيدت صادرات السلع الاستراتيجية، مثل الأغذية والمنتجات الطبية والصحية.

- خصصت الحكومة لقطاع الصحة 3.7 مليار دينار (473.6 مليون دولار) للمعدات الطبية، 16.5 مليار دينار (128.9 مليون دولار). كمكافآت لعمالها، و8.9 مليار دينار (69.5 مليون دولار أمريكي) لتطويرها، وتم استيراد كميات كبيرة من المنتجات والمعدات الصحية، مع تبسيط إجراءات الاستيراد. كما استجابت المستشفيات المحلية الخاصة، والمؤسسات الوطنية للمساعدة في الجهد الوطني. لذلك تم استدعاء شركة Getex، وهي شركة فاعلة

في صناعة النسيج، لتصنيع الأقمشة : وشركة صيدال لانتاج الأدوية من أجل إنتاج معقم اليدين. والشركة الخاصة بإنتاج الأجهزة الالكترونية ENIE لإنتاج أجهزة التنفس الصناعي. كما تم توزيع الغذاء والماء على 600 ألف أسرة متضررة من الوباء.

واستكملت جهود الحكومة بتبرع الصين بأقنعة جراحية واختبارات وأجهزة تنفس اصطناعية، وبعث فرق طبية صينية لمساعدة الجزائر في مكافحة الوباء.

■ قامت الدولة بدفع 30 ألف دينار شهريا لمدة ثلاثة أشهر لأصحاب الدخل المحدود والذي استفاد منه 322 ألف شخص في ماي 2020 بحسب وزارة الداخلية والجماعات المحلية، كما تم توزيع مساعدات على شكل غذاء وماء على 600 ألف أسرة. إضافة إلى ذلك، تم تمديد مبلغ التكافل لشهر رمضان من 6000 دينار إلى 10 آلاف دينار، ليشمل 2.2 مليون أسرة.

■ تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتخفيف الالتزامات المالية للأفراد والمؤسسات وزيادة السيولة، بما في ذلك تأجيل دفع الضرائب على الدخل للأفراد والمؤسسات، باستثناء المؤسسات الكبيرة، وتمديد المواعيد النهائية للشركات التي تعاني من تأخر في إنجاز الأشغال العامة.

■ من بين الإجراءات المصرفية، خفض معدل الفائدة من 3.5٪ إلى 3.25٪ في 15 مارس، ثم إلى 3٪ في 30 أبريل، وخفض معدل الاحتياطي الاجباري من 10٪ إلى 8٪ في 15 مارس، ثم إلى 6٪ في أبريل و3٪ في سبتمبر. كما قام بنك الجزائر بتيسير معدلات الملاءة (ratio de solvabilité) والسيولة والقروض المتعثرة للبنوك وسمح بتمديد بعض القروض دون مخصصات إضافية.

**ثالثا: التحديات التي تنتظر الجزائر بعد أزمة كورونا COVID-19 وأهم**

### مقترحات الإصلاح

يمكن اعتبار جائحة Covid-19 فرصة لتحدي النظام الربيعي المعتمد منذ الاستقلال. في ما يلي، نحدد عددًا من تحديات ما بعد فيروس كورونا وبعض مقترحات الإصلاح لوضع الأسس اللازمة لاقتصاد جديد مبني على العرض والابتكار.

### التحدي الديمقراطي

أكد العديد من المختصين في مجال التنمية أن الديمقراطية تعزز التنمية

الاقتصادية، وحتى أنها شرط لا غنى عنه ومع ذلك لا تزال الجزائر من بين أضعف الأنظمة السياسية من حيث الديمقراطية، فهي تتواجد في المرتبة 126 من بين 167 دولة معنية بالترتيب السنوي لمنظمة The Economist البريطانية (2018)، متخلفة كثيراً عن جيرانها، تونس التي تحتل المركز 63 والمغرب التي تحتل المركز 100.

أبرزت أزمة فيروس كورونا الحاجة الملحة إلى إقامة ديمقراطية حقيقية، تكون القرارات السياسية فيها استشارية ويكون البرلمان ممثل وليس متفرج. ديمقراطية تُفهم على أنها نظام للشفافية تكون فيه الحكومة مسؤولة أمام الشعب، نظام يحد من المحسوبية والفساد، وإدارة أكثر كفاءة لتسيير الشؤون العامة.

ان الديمقراطية تعتبر النظام السياسي الوحيد القادر على استمالة دعم الجزائريين حول مشروع الجزائر الجديدة.

### تحدي الإصلاح الإداري وتحديث الخدمات العمومية

لقد أبرزت أزمة فيروس كورونا Covid-19 أوجه القصور في الدولة وإداراتها وعن وجود بيروقراطية تخنق الإدارة على جميع المستويات حيث تعيق المركزية المفرطة والتسلسل الهرمي أي مبادرة للتقدم وتؤدي إلى عدم فاعلية العمل العام وانعدام المسؤولية مما يعزز الفساد ويعزز انعدام الثقة في الطبقة السياسية. لذلك يجب أن يتم إصلاح الإدارة العمومية من خلال رفع مستوى الموظفين الإداريين وزيادة تدريبهم ورقمنة الإدارة وتحديث الخدمات العمومية للمواطنين والمؤسسات (التدريب، والصحة، والبنية التحتية، وتوزيع المياه والكهرباء، وشبكة الطرقات، وما إلى ذلك).

تعتبر الخدمات العمومية الجيدة أساسية ليس فقط لنجاح الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ولكن أيضاً من أجل رفاهية السكان وتحسين الأداء الاقتصادي والصناعي للبلاد مع ضرورة وجود نظام تقييم قادر على مراقبة أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة.

### الإصلاحات الاقتصادية من أجل التنوع الاقتصادي والصناعي:

لقد تجاهلت الجزائر منذ فترة طويلة حقائق ونتائج العولمة التي بدأت تنكشف منذ الثمانينيات. وبدلاً من اعتماد نموذج استراتيجي مبني على الاستثمار المنتج والقدرة

التنافسية من خلال الابتكار والإنتاجية، فضلت الجزائر منذ استقلالها نموذجًا ريعيًا يركز على عائدات المحروقات لتغطية النسبة الكبيرة للواردات. وحتى اليوم، تعتبر عائدات النفط والغاز القوة الدافعة للاقتصاد الجزائري.

ان الاعتماد القوي لمصدر وحيد لجلب العملة سيؤدي لا محالة إلى زيادة العواقب السلبية للأزمة الصحية على المؤسسات الجزائرية، والتي تمثل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الهشة نسبة 97٪. بالإضافة إلى تراجع الطلب المحلي بسبب تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وصعوبات العرض في السوق الدولية بسبب إغلاق الحدود والركود الاقتصادي الذي يمر به العالم بأسره، والانخفاض المستمر في الاحتياطيات من العملات الأجنبية تعتبر عوامل تعيق كل مبادرة لانعاش الاقتصاد الوطني.

أجبرت جائحة كورونا الدول الأكثر ليبرالية على التخلي عن سياسات التقشف المالي واللجوء إلى الإنفاق الهائل من أجل دعم الإنتاج والاستهلاك؛ فليدان الاتحاد الأوروبي مثلا وضعت خطة إنعاش تزيد عن 750 مليار يورو، بما في ذلك 390 مليارًا من الإعانات.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى دعم النشاط الاقتصادي والصناعي؛ لذلك وضعت خطة إنعاش للجهاز الإنتاجي وتخطط لإنفاق 27 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة. تعتبر خطة الإنعاش هذه ضرورية لإعادة تشغيل الآلة الاقتصادية شبه المعطلة الا انها غير كافية لاستعادة الإنتاج والتوظيف والنمو الاقتصادي إذا لم تصاحبه إصلاحات هيكلية معمقة.

يمكن تفسير معوقات الإصلاح بعدة أسباب: أولها القيود السياسية، فلا يمكن أن تكون الخطب والتصريحات بديلاً عن إرادة سياسية صادقة وملموسة لتنوع الاقتصاد وتطوير البلاد. فتقريباً التوجيهات والتوجهات التي اتخذتها الدوائر المركزية لصالح التطوير لا تتحقق في الميدان ما يدل على عدم فعالية الإصلاحات التي تم الإعلان عنها مراراً وتكراراً. وبالتالي، فإن اللامركزية في عملية صنع القرار هي أكثر من ضرورية لتحقيق الكفاءة في إدارة الشؤون العامة.

السبب الثاني غياب الإصلاحات الجوهرية يمكن تفسيره من قبل قوى المقاومة التي تستغل حالات البحث عن الربح، والتي ترفض كل منافسة وتعارض أي تغيير قد يشكك في مصالحها.

أصبح إعادة هيكلة الاقتصاد لبناء نظام صناعي فعال أمرًا بالغ الأهمية الآن؛ لذلك وجب على الدولة:

تبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات قدر الإمكان، وإصلاح النظام المصرفي والمالي بشكل عاجل؛ حل مشكلة الأراضي الصناعية؛ اللامركزية في صنع القرار الاقتصادي... الخ، كما يجب على الدولة أيضًا ترشيد نفقاتها العامة وتنظيف حساباتها من أجل المزيد من الوضوح والاستقرار.

تجاوز العجز المالي 15 مليار دولار في 2020 أي ما يعادل 10.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أما العجز التجاري فقد بلغ 1.5 مليار دولار في الثلاثي الأول من 2020 بتراجع نسبته 26٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 وتشكل هذه العجزات أهم عائق للنمو الاقتصادي.

أعلنت الحكومة في ماي الماضي أنها ستخفض من الميزانية التشغيلية للدولة بمقدار النصف في عام 2020 من أجل الحد من عجز الميزانية العامة. يعتبر هذا الإجراء مفيد، لكنه قبل كل شيء رمزي لأنه لا يمكن أن يكون كافيًا لوقف الانجراف في الميزانية الذي بدأ في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لا سيما مع قوانين التمويل الإضافية المتعاقبة.

لتقليل سلسلة نفقات التشغيل، يجب على الإدارات الإقليمية أيضًا بذل جهد إداري كبير لتحسين تنظيم خدماتها، وتقليل التكاليف غير الضرورية ومعالجة بعض الاختلالات الداخلية (التغيب غير المبرر، وسوء إدارة الحالات، والإعانات المفرطة أو غير الكافية، وما إلى ذلك). ومع ذلك، في أوقات الركود الاقتصادي، من الضروري ألا يكون التخفيض في مخصصات الدولة كبيرًا للغاية حتى لا يضعف دعم المؤسسات والاستثمارات.

بشكل عام، مشاكل الاقتصاد الجزائري هيكلية في الأساس، ولا يمكن حل العجز المالي المتكرر إلا من خلال مهاجمة أصولها الهيكلية من خلال إصلاحات مؤسسية عميقة. في الواقع، لا يمكن أن تشكل طباعة النقود والتمويل غير التقليدي حلاً دائمًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن أسلوب الإصلاحات الصغيرة التي اعتمدها الحكومات المتعاقبة المختلفة قد فشل.

### التحدي الرقمي والبيئي:

بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح من الممكن تقليل النفقات ومحااربة الهدر. وبالتالي فإن التحدي يكمن في القدرة على تحسين تسيير الإدارات العامة وخدماتها

مع تقليل التخصيصات المالية المخصصة لها.

إن الإدارة الفعالة لن تشارك فقط في الحد من نفقات التشغيل، ولكن قبل كل شيء ستعمل على تحسين العمل العام لجعله أكثر كفاءة في المجال الاقتصادي والاجتماعي. إذا أضفنا تحويلات الميزانية إلى مختلف أشكال الدعم المباشر وغير المباشر، فإن الجزائر بلد يحول ما يقرب من 20٪ من ناتجه المحلي الإجمالي إلى الأسر دون تعويض. ومع ذلك، فإن هذه الميزانية الضخمة لا تجعل من الممكن تصحيح التفاوتات التي تستمر في الاتساع. إن منطلق هذه المساعدات والدعم الهائل (المباشر وغير المباشر) هو بالأحرى شراء السلم الاجتماعي وليس حماية السكان.

ومع ذلك، مع الانخفاض الحاد في الموارد المالية، أصبحت التحويلات الاجتماعية (الوقود، والمياه، والكهرباء، وما إلى ذلك)، والتي، على نحو متناقض، تعود بالفائدة على الطبقات الميسورة، غير ممكنة اليوم في ظل الأزمة التي تمر بها البلاد. لذلك، يجب إجراء إصلاح شامل للنظام الاجتماعي لأن تمويله لم يعد ممكنًا.

إن إعادة تنظيم نظام الإعانات واستهداف الأشخاص المحتاجة فعلا ليس بالمستحيل في ظل توفر التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال على وجه الخصوص ونظام المعلومات الاقتصادية الوطنية القادر على إنتاج ونشر بيانات موثوقة عن الدخل الفردي لجميع هيئات الدولة (السلطات الضريبية والمنظمات الاجتماعية).

تعتبر الإنترنت والذكاء الرقمي والذكاء الاصطناعي من الوسائل التقنية التي توفر حرية التعبير والإبداع والتي يجب تطويرها على نطاق واسع في الجزائر. على سبيل المثال، يسمح الإنترنت للفرد بالوفاء بالتزاماته المهنية دون الذهاب بالضرورة إلى مكان عمله، خاصة خلال فترة الحجر. كما يجب على مؤسسات التعليم والتدريب أيضًا الاستفادة من هذه التطورات التكنولوجية لضمان استمرارية التعليم ومنع آلاف الطلاب من التسرب.

أدى تطور التكنولوجيا الرقمية أيضًا إلى تغيير طريقة عمل المؤسسات وطريقة الإنتاج ومن المؤكد أن تطويرها سيستمر بعد أزمة فيروس كورونا. لذلك يجب على المؤسسات الجزائرية، ولا سيما تلك العاملة في الخدمات والتجارة، أن تزود نفسها بالوسائل الضرورية لنجاح العمل عن بعد لتحسين قدرتها التنافسية لأن العمل عن

بعد من شأنه أن يسمح لهم بالحفاظ على إنتاجهم خلال فترات الحبس، وقبل كل شيء سيحقق وفورات في الوقت والطاقة والنفقات.

باختصار، يجب أن تكون إصلاحات هيكلية جادة سياسية واقتصادية إذا أردنا تحقيق الحريات والديمقراطية. كما يجب ادماج عملية الانتعاش الاقتصادي والصناعي أيضاً بمبادئ اقتصاد التحول البيئي، لا سيما في المجالات الصناعية والطاقة.

### الخاتمة:

لقد هزت الأزمة الصحية لفيروس كوفيد-19 التي يشهدها العالم اليوم النظام الاقتصادي العالمي بأكمله وكشفت نقاط ضعفه الكبيرة بينما تسببت في تباطؤ غير مسبوق في النشاط الاقتصادي، مما وضع الكوكب في وضع الاستعداد.

في الجزائر، سلطت أزمة فيروس كورونا الضوء بقوة على إخفاقات الاقتصاد الوطني ونقاط ضعفه وتناول نطاق الوباء تحديات كبيرة كان على صانعي القرار مواجهتها من خلال سلسلة من الإجراءات والضمانات التي تجعل من الممكن الحفاظ على توازن الاقتصاد الوطني من خلال التنظيم والحماية.

في هذا السياق، اتخذت السلطات عدة إجراءات لتقديم المساعدة الفورية للأسر والمؤسسات وأعلنت عن إصلاحات هيكلية طموحة تهدف إلى تسريع الانتقال إلى نموذج التنمية الاقتصادية الذي يقوده القطاع الخاص، مع الحفاظ على الدعم..

سيتمتع نجاح هذا المسعى على الطبيعة الحاسمة لأجندة الإصلاح، واتساع نطاق استجابة القطاع الخاص، وقدرة السلطات على استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية في نفس الوقت.

إن الافتقار إلى دراسات الآفاق المستقبلية للازمات يبرر التدخل المكثف من قبل السلطات العامة للحد من الضرر وتهيئة الظروف لتغيير عميق في نمط التسيير. ولذلك فإن الهدف الأساسي للحكومة هي السماح للمؤسسات الجزائرية بمواصلة الإنتاج من أجل دعم النشاط الاقتصادي.

إن خطة الإنعاش هذه ضرورية للجهاز الإنتاجي لكن لا يمكن أن يكون الإنفاق العام الهائل كافياً لإعادة تشغيل الآلة الاقتصادية شبه المعطلة اذا لم تتبعه إصلاحات

هيكلية جوهرية صادقة خاصة المتعلقة بالسيولة فعجز ميزانية الدولة ونقص السيولة ينبعان بشكل أساسي من ضعف النشاط الاقتصادي ومدى التهرب الضريبي.

إن أهم مصدر للسيولة موجود في الدوائر المالية غير الرسمية التي لا تخضع لأي رقابة ضريبية. واسترداد الأموال من الاقتصاد غير الرسمي يتطلب النظر في تغيير الأوراق النقدية (دينار واحد جديد).

إذا كان على الجزائر أن تتعلم درساً من هذا الوباء، فهو التشجيع على البحث العلمي والابتكار واقتصاد المعرفة كمحركات أساسية للاقتصاد الوطني إذا أردنا أن نبدأ العمل واستعادة الإنتاج والتوظيف والنمو الاقتصادي.

بالطبع، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأزمة قد مكّنت الجزائر من وضع حلول مبتكرة، من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة، من أجل ضمان التنسيق والتداول. وضمان استمرارية الخدمات العامة والتعليم الوطني.

يمكن أن تكون حالة الأزمة هذه بمثابة بداية لإعادة الهيكلة والتحول وتعزيز أساليب الحوكمة وإدارة الاقتصاد الوطني.

### أهم النتائج:

من بين أهم النتائج التي وصلت إليها هذه الورقة البحثية هي:

1. شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضا في حجم الناتج الوطني الخام PIB والذي أدى إلى تراجع نشاط اغلب القطاعات الاقتصادية بسبب إجراءات الحجر الصحي وكانت القطاعات الأكثر تضررا هي: النقل، السياحة والمطاعم والفنادق والحرف اليدوية ووكالات السفر، والمدارس الخاصة، وبيوت الحضانة، الطاقة والبيع بالتجزئة والبيع بالجملة
2. تكبدت المؤسسات الوطنية بسبب وباء كورونا خسائر مالية ضخمة ومازالت أغلب هذه المؤسسات تواجه صعوبات من حيث السيولة ودفع الرواتب والرسوم، كما أن أغلبها لم يستطع الصمود وقام بتسريح عدد هائل من موظفيها ما سبب في تدمير وظائف عديدة وسبب في تباطؤ بشكل كبير للتوظيف الجديد
3. سببت أزمة كوفيد 19- انخفاضا كبيرا في أسعار النفط العالمية وهذا بسبب الانخفاض الحاد في الطلب الصيني على النفط نتيجة توقف النشاط الاقتصادي للمؤسسات الإنتاجية

وتراجع الصادرات الصينية للجزائر بالإضافة إلى وجود فائض في العرض. ومن ناحية أخرى، بسبب عدم وجود اتفاق بين أعضاء أوبك بشأن تخفيضات الإنتاج.

4. سبب الوباء في انخفاض كبير في إيرادات الميزانية وذلك بسبب تراجع عائدات صادرات المحروقات وزيادة الإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة وتراجع قيمة العملة مقابل الدولار الأمريكي.

5. سببت أزمة كوفيد-19 في انخفاض حاد في مستوى السيولة وكشفت عن سوء تسيير النظام المالي الوطني الذي تهيم عليه البنوك العامة إلى حد كبير

6. كشفت أزمة Covid-19 أيضًا عن عدم المساواة التي يعاني منها الجزائريون سواء في الدخل أو من حيث الحصول على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية.

### أهم الاقتراحات للخروج من أزمة Covid-19:

يمكننا الخروج من الأزمة من خلال:

1. النظر إليها على أنها فرصة لاستعادة النمو ووضع إطار قانوني وبيئة مواتية لتطوير مؤسساتنا ويعتبر الطلب الداخلي على المعدات الصحية والصناعات التحويلية والخدمات الرقمية، الطريق التمهيدي لإعادة بناء الاقتصاد الوطني.
2. تأكيد التدريب والرقمنة كأداة للتحويل من خلال رفع مهارات رجال الأعمال، لا سيما من خلال التدريب على الإدارة الإستراتيجية والتشغيلية باستعمال البرامج المتخصصة (التعليم التنفيذي) وتشجيع المؤسسات على الشروع بشكل كامل في التحويل الرقمي، وكذلك تشجيع الحكومات على تحفيز النظم البيئية للابتكار في القطاعين العام والخاص.
3. التشجيع على البحث العلمي والابتكار واقتصاد المعرفة.
4. المحافظة على اتجاه النمو من خلال عدم تأخير الابتكار والاستثمارات، لأن الدراسات أظهرت أن أفضل وقت للنمو هو عندما يكون النمو الإجمالي ضعيفًا، بشرط تحديد فرص وركائز التنمية.
5. الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم المباشر والفوري لضمان استمرارها من خلال:

• منح قروض قصيرة الأجل مدعمة أو بدون فوائد لدعم التدفق النقدي وللسماح للمؤسسات بمواصلة تمويل نشاطها ومنع إفلاسها ؛ تقديم أموال مصرفية طارئة

- للمؤسسات والعاملين لحسابهم الخاص المهتدين بالانقراض
- إعادة جدولة الاعتمادات السابقة بدون مقابل.
- تأجيل مدفوعات المواعيد النهائية شبه الضريبية و/ أو المالية لستة أشهر.
- تأجيل فواتير الكهرباء والغاز والمياه. للصناعات ذات الاستخدام العالي لهذه المدخلات
- إحداث صندوق تضامن تموله الدولة والمؤسسات الكبرى.
- الاعتراف بأزمة Covid-19 كحالة طارئة واستثنائية وبالتالي، لن يتم تطبيق عقوبات التأخر في إنجاز المشاريع على جميع العقود الحكومية الممنوحة بالفعل
- دعم المؤسسات في قراراتها بشأن التعيينات الوظيفية الجديدة في محاولة لتجنب تفجر البطالة قدر الإمكان ؛
- إنشاء لجنة وساطة تكون وظيفتها التعامل مع النزاعات بين المؤسسات وعملائها أو مورديها.
- 6. إعطاء الأولوية لقطاعات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي في قانون المالية المقبل للتعامل مع أي مخاطر قد تنشأ في المستقبل.
- 7. تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من أجل تقليل الديون وجذب الاستثمارات الخارجية.
- 8. إجراء إصلاح ضريبي يحفز الإيرادات من أجل تقليص العجز، من خلال فرض ضرائب تناسبية على رأس المال والدخل، من أجل الشروع في السداد الهائل للديون التي ستنشأ عنها أزمة كوفيد.
- 9. ترشيد استخدام المال العام من خلال تطبيق تخفيضات في الميزانية من البرامج الثانوية لصالح البرامج ذات الأولوية.
- 10. تقوية ودعم القطاع الصناعي لتقليص الواردات والحفاظ على العملة
- 11. تشجيع الاستثمار العام الموجه نحو الأنشطة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار الخاص بشكل كبير.
- 12. الانتقال إلى سعر صرف مرن وتنافسي للدينار الجزائري ليتم امتصاص الصدمات الحالية.
- 13. تبني إدارة رشيدة وحكيمة لاحتياطات النقد الأجنبي المتاحة وتعزيز الصادرات على حساب الواردات لموازنة ميزان المدفوعات.

## المراجع

## المراجع العربية

- أهم قرارات الرئيس تبون للحد من انتشار كورونا في الجريدة الرسمية رقم 16 الصادرة في 24 مارس 2020 على الموقع  
<https://up4net.com/uploads/up4net%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-16-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2020.pdf> consulté le 18/03/2021
- كرامة مروة، رجال فاطمة، خبيزة أنفال حدة : تأثير الازمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي. تأثير فيروس كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 2، العدد 2، جوان 2020 (ص 310-332)  
المراجع الأجنبية:

- “Coronavirus : le secteur du transport durement touchée par la crise.” Radio Algérienne, 6 octobre 2020, sur : <https://www.radioalgerie.dz/news/fr/article/20200610/194638.html>. consulté le 01/01/2021
- Coronavirus: un manque à gagner de 10 milliards de dollars pour Sonatrach.” Algérie Eco, 20 octobre 2020 sur : <https://www.algerie-eco.com/2020/10/20/coronavirus-un-manque-a-gagner-de-10-milliards-de-dollars-pour-sonatrach/> consulté le 09/02/2021
- “La Covid-19 paralyse l’économie.” El Watan, 19 juillet 2020 sur : <https://www.elwatan.com/edition/actualite/la-covid-19-paralyse-leconomie-19-07-2020>. consulté le 10/02/2021
- Litamine, Khelifa. “Benabderrahmane propose de déclarer le secteur touristique comme un secteur sinistré.” Algérie Eco, 18 juillet 2020 sur <https://www.algerie-eco.com/2020/07/18/benabderrahmane-propose-de-declarer-le-secteur-touristique-comme-un-secteur-sinistre>. Algérie Eco, juillet 2020. consulté le 23/01/2021
- Benali, Arezki. “Air Algérie : Le SNTMA s’oppose à la réduction des salaires pour faire face à la crise.” Algérie Eco, 17 novembre 2020 sur . <https://www.algerie-eco.com/2020/11/17/air-algerie-le-sntma-soppose-a-la-reduction-des-salaires-pour-faire-face-a-la-crise/>., consulté le 07/01/2021

- Benali, Arezki. "Métro d'Alger: La gestion bientôt assurée par une entreprise algérienne." Algérie Eco, 22 septembre 2020 sur : <https://www.algerie-eco.com/2020/09/22/metro-dalger-la-gestion-bientot-assure-par-une-entreprise-algerienne/> consulté le 07/01/2021
- David Boisclair, Raquel Fonseca ,Simon Lord, Pierre-Carl Michaud: La COVID-19 et le marché du travail : Bilan des derniers mois et leçons tirées des études internationales, Série : Enquête sur les finances personnelles en temps de pandémie – Partie 3, Cirano 2020 sur <https://cirano.qc.ca/files/publications/2020PE-31.pdf> consulté le 4/4/2021
- Fethi Ferhan impact économique du coronavirus sur les entreprises algériennes, :Evidencia Business Academy ;, avril 2020 sur <https://www.researchgate.net/publication/342522489> consulté le 15/12/2020
- Groupe de la banque mondiale , Algérie, note de conjoncture , Automne 2020 sur [www.banquemondiale.org](http://www.banquemondiale.org) 7janvier 2021, consulté le 31/03/2021
- Office nationale des statistiques, publication n°907,2020
- OUDDA Y. & al (2020) « Les retombées de la crise sanitaire Covid-19 sur l'Economie Marocaine », Revue du contrôle, de la comptabilité et de l'audit « Volume 4 : numéro 2 » pp : 452 – 475